السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام 2003

The public Policies of peaceful living in Iraq in the first decade after 2003

أ.م.د. احمد شكر حمود الصبيحي(*)

ملخص البحث

تعد عملية صنع السياسة العامة بمثابة اداة تحليلة داخل النظام السياسي لتحديد الانماط والعلاقات داخل المجتمع. وهذه العملية تختلف حسب طبيعة النظام السياسي وفي النهاية تظهر على شكل قرارات وسياسات على الرغم من اختلاف صانعيها.

بعبارة اخرى ان السياسة العامة هي وظيفة لا يمكن ان تتخلى عنها الانظمة السياسية على اختلاف اشكالها وانواعها.

اما بالنسبة لسياسة التعايش السلمي فقد ثبت ان اشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل شاق وطويل، وانه كلما كانت الصراعات والحروب طويلة كلما كانت اكثر تعقيداً، والامر اللافت ان مفهوم التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي شبه غائب.

يحتوي البحث ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة ومنتهية بخاتمة.

عرض المبحث الاول الاطار المفاهيمي النظري للسياسات العامة والتعايش السلمي وتوزع على مطلبين، تناول المطلب الاول مفهوم السياسة العامة التي تعرف بانها مجموعة او سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم والصحة وغيرها اولاً

(*) كلية القانون جامعة الفلوجة.

وتناول مراحل صنع السياسة العامة ثانياً. اما المطلب الثاني فقد تناول ماهية التعايش السلمي.

وتناول المبحث الثاني الاسس الرصينة للتعايش السلمي في العراق وذلك في مطلبين عرض المطلب الاول واقع العنف الاجتماعي في العراق وعرض المطلب الثاني اسس نجاح سياسات التعايش السلمي ومنها اولاً اشاعة ثقافة الحوار وثانياً تفعيل النظام الفدرالي وثالثاً التوافق السياسي ورابعاً الاندماج الوطني وخامساً اعتماد الديمقراطية.

اما المبحث الثالث فقد استعرض واقع سياسات التعايش السلمي في العراق ومعوقاتها بعد عام 2003. تناول المطلب الاول واقع سياسات التعايش السلمي ومنها اولاً اقرار الدستور العراقي الدائم عام 2005، واعتماد الديمقراطية التوافقية في الحكم ثانياً وتشكيل حكومات ما سمي الوحدة الوطنية والشراكة بين مكونات المجتمع العراقي ثالثاً وتبنى المصالحة الوطنية رابعاً. وتناول المطلب الثاني معوقات سياسات التعايش السلمي وهي على نوعين معوقات داخلية ومعوقات خارجية، ثم انتهى البحث بخاتمة تضمنت العديد من الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة:

تعد عملية صنع السياسة العامة بمثابة أداة تحليلية داخل النظام السياسي لتحديد الأنماط والعلاقات داخل المجتمع في كل ما تتضمنه الحركة السياسية كالمدخلات والمخرجات وردود الأفعال، وهذه العملية تختلف حسب طبيعة النظام السياسي وفي النهاية تظهر على شكل قرارات وسياسات على الرغم من اختلاف صانعيها، فالذي يصنع السياسة قد يكون فرداً أو مجموعة أفراد أو أحزاب أو مجتمع، ومن جانب آخر فان صنع السياسة العامة هي المرحلة المركزية في العملية السياسية حيث تتحدد خطوات وأشكال القوى السياسية المختلفة ويصبح من الضروري سن ووضع السياسات العامة السلطوية، وبذلك فان السياسة العامة هي وظيفة لا يمكن أن تتخلى عنها الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها وأنواعها، المركبة منها والبسيطة والديمقراطية وغير الديمقراطية.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق ورغم ما انفق عليها من موارد مالية هائلة الا انها لم تحقق الاهداف المرجوة منها.

فرضية البحث:

يركز البحث على فرضية اساسية ان السياسات العامة للتعايش السلمي هي سياسات ناجحة الى حد بعيد لكن ممارسات النخبة السياسية وسلوكها السياسي والتدخلات الخارجية تعيق تحقيق الاهداف المرسومة لهذه السياسات.

اهمية البحث:

اهمية البحث تنطلق من ندرة الكتابات التي تناولت السياسات العامة العراقية الهادفة لتحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، الذي تستشري فيه ظاهرة الطائفية والعنف الطائفي، وهو ما ينذر بنتائج كارثية، تنذر بالعراق ومستقبله، وبخاصة وانها تسير بوتائر متصاعدة، وترتدي الواناً متعددة تبعاً لمراحل الصراع.

هدف البحث:

التعرف على اهم السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام 2003، والتعرف على اهم المعوقات الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق الاهداف المرسومة لتلك السياسات.

هيكلية البحث:

المقدمة:

المبحث الاول: اطار مفاهيمي نظري للسياسات العامة والتعايش السلمي:

المبحث الثاني: الاسس الرصينة للتعايش السلمي في العراق:

المبحث الثالث: واقع سياسات التعايش السلمي في العراق ومعوقاتها بعد عام 2003:

الخاتمة:

المبحث الاول: اطار مفاهيمي نظري للسياسات العامة والتعايش السلمي:

المطلب الاول: ماهية السياسات العامة:

اولاً: مفهوم السياسة العامة:

ان السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع. وان من اهدافها تنظيم حياة الافراد وحل مشاكلهم و إجابة مطالبهم وان لهم مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الأفراد في المجتمع.[1]

عرف كمال المنوفي السياسة العامة بأنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم والصحة وغيرها وكأن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة أو ميدان معين.[2]

ويعرفها جيمس اندرسون بانها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة مُحددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.[3] لذلك فالسياسة العامة نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر رسمية وغير رسمية يُحددها النظام السياسي وأهم هذه العناصر: دستور الحكم في الدولة أو فلسفة الحكم، السلطة التشريعية السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط والمصالح الصحافة والرأي العام، والإمكانات والموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية آخذة في نظر الاعتبار طبيعة الظروف

السائدة في هذا البلد.[4] من السابق يتضح ان هناك مجموعة خصائص للسياسة العامة يمكن ان نذكر منها الآتي:[5]

1- انها قرار تتخذه الحكومة بمعنى انها تختار منبين اساليب بديله اسلوبا معينا لتحقيق الاهداف المنشودة.

2- ان السياسة العامة عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور و التغير. والقرار يتميز بالثبات اي الدوام او عدم التغير –نسبياً– مادامت السياسة العامة لم تتغير.

3- ان تطبيق السياسة العامة عام شامل وبنفس الاسلوب على كل افراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة.

4- ان السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافة المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، ومع من ينطبق عليهم القرار، او على الاقل انها تعبر عن وجهات نظم هم جمعيا.

ثانياً: مراحل صنع السياسة العامة:

1- رسم السياسة العامة:

ان السياسة العامة عادة ترسم او تصنع بواسطة مجموعة من القادة او صناع القرار تأثروا أو تبنوا في الغالب وجهة النظر المصلحية لبعض الجماعات او احدى طبقات المجتمع، وهم في وضعهم لهذه السياسات خاضعين لجوانب عدة أهمها (الايديولوجية السائدة، وشكل المؤسسات السياسية في مجتمع وطبيعة نسق العلاقات السائدة بينها). [6]

2- تنفيذ السياسة العامة:

ان المقصود بالتنفيذ, هو ترجمة الاهداف الى برامج ونشاطات واجراءات وخطوات عمل منسقة متكاملة يقوم بها موظفون عاملون في مختلف الوحدات التنظيمية المكونة للإدارة العامة.[7] ويقصد به كذلك الاجراءات الفاعلة واللازمة لتحقيق اهداف صانع القرار ازاء حل مشكلة عامة، أي ترجمة قرار السياسة العامة بما ينطوي

عليه من اهداف ومبادئ الى خطط وبرامج عمل محددة، في حالة تنفيذها بدقة ينتظر أن تحقق الاهداف المتوخاة.[8] ومرحلة تنفيذ السياسات العامة تنطوي على خطوات من اجل الوصول إلى حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع وهذه الخطوات يمكن أن نلخصها بالآتي:[9]

1- تكليف احد الاجهزة الادارية (أو اكثر) التابعة للسلطة التنفيذية بمهمة التنفيذ.

2- وضع الخطط التنفيذية: وصف التخطيط بأنه (التفكير قبل العمل) وصياغة الاهداف، وتحديد الوسائل الكفيلة بترجمة الفعاليات التي تؤمن تحقيق هذه الاهداف.

3- البناء التنظيمي: لضمان تنفيذ البرامج والمشروعات والفعاليات التي تتضمنها الخطط التنفيذية الرامية إلى تحقيق اهداف السياسة العامة أو القرار السياسي، لذا يعد البناء التنظيمي لهيكل الوظائف الذي يتولى مسؤولية التنفيذ احد العناصر الاساسية للتنفيذ.

4- ميزانية التنفيذ: يعد التمويل المالي ضرورة لازمة لضمان تنفيذ السياسة العامة ولنجاح خططها وإجراءاتها بمعنى أن القرار الحكومي لا يتحول الى حقيقة واقعية وعمل فعلي إلا إذا اقترن بتوفير الموارد المالية اللازمة المحددة التي تم رصدها سلفاً سواء عند اتخاذ القرار أو عند التخطيط.

5- توظيف الموارد البشرية: العنصر البشري هو الذي يترجم الخطط والبرامج إلى عمل وانتاج ويتوقف عليه بالدرجة الاولى نجاح الادارة الحكومية في تحقيق اهداف السياسة العامة. والمقصود بتوظيف الموارد البشرية هو شغل الوظائف التي يتكون منها الهيكل الوظيفي بأشخاص تتلاءم مستوياتهم العلمية وقدراتهم وخبراتهم العملية ومهاراتهم مع طبيعة الوظائف والمهام التي تناط بهم.

3- تقويم السياسة العامة

وتخضع عملية تقويم السياسات العامة إلى معايير عدة يمكن أن نوجز بعضها بالآتي:

1. حالة المعلومات المتوافرة لدى صانع القرار، هل هي كاملة أم ناقصة، مشوهه أم سليمة.

2. درجة المشورة في اتخاذ القرار.

3. اهمية القرار وضرورته.

4. آثار القرار ونتائجه.

وتنبع اهمية مرحلة التقييم من ناحيتين: [10]

الاولى: إن هذه المرحلة تبرهن لصانع القرار، في حالة النجاح، على دقة حساباته، الامر الذي يرتب بالضرورة مردودات سياسية ايجابية على مصلحة دولته وعلى شعبه كذلك.

الثانية: تساعد في حالة الفشل الكلي أو الجزئي على الكشف عن الأخطاء والسلبيات التي رافقت المراحل السابقة، هذا من اجل الإفادة منها مستقبلاً.إن التقويم الحقيقي الصائب هو في معرفة مدى تقبل الجماهير ورضاها عن القرار وتجاوبها وتفاعلها معه، ويتضح ذلك من خلال ردود الافعال التي تبرز اثناء النقاشات والخطابات والتعليقات على القرار، وسرعة تطبيق الجماهير له. وإن كانت هذه كلها ايجابية فإنها تعبر عن نجاح القرار ونجاح القيادة التي اصدرته، وإن كانت سلبية، وليس لها وقع جماهيري، فإن القرار فاشل ويعبر عن القيادة التي اصدرته.[11]من السابق يتضح ان عملية صنع السياسة العامة تعكس جملة من الخصائص الآتية:[12]

1- إن عملية صنع السياسة بمثابة برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة، وتترك فيها عناصر تتمتع بدرجات متقاربة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي بالإضافة إلى الخبراء والفنيون في مصنع الخطط والبرامج وذلك للطبيعة الفنية والمعقدة للمشكلات التي تجابه المجتمع.

2- تعاون درجة اشتراك المؤسسات الرسمية السياسية في رسم السياسة العامة من نظام لآخر، بل في حقبة لأخرى داخل النظام نفسه .

3- عملية صنع السياسة العامة ذات طابع ديناميكي متحرك إذ هي محصلة تفاعل بين أفراد وجماعات ومصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما ينظمه من مشاورات واتصالات وضغوطات تمارسها الأطراف المعنية.

4- يرتبط إعداد آلية سياسة بقضية أو مجال معين بنطاق زمني محدد.

المطلب الثاني: ماهية التعايش السلمي:

من المعروف ان الاجتماع الإنساني ضرورة لازمة،وشرط حتمي للمدينة والحضارة، فهو ضروري لإشباع حاجات الانسان الأساسية ودونه يصبح وجودهم ناقصاً، وتكون ارادة الله الهادفة الى اسكانهم الأرض غير تامة والتعايش هو العلاقة بين نوعين من الاحياء يستفيد كلاهما من الاخر وبصورة يعني اية تفاعلات ثابتة وطويلة الأمد بين نوعين او اكثر من الأنواع الحية، اذ تكون مفيدة او حيادية او ضارة لاحدهما او جميعاً، وفي حالة استخدام المصطلح بمعناه الواسع يسمى تعايش، اما بمعناه الضيق فيسمى تنافعاً اذا كان مجبراً أو تعاونيا اذا كان مخيراً. [13] فالتعايش السلمي يشير غالباً الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مجموعتين او أكثر تختلف عرقياً او دينياً او فكرياً عن بعضها البعض، مع احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة او الجماعات الأخرى، وقدرت هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص او الجماعات بان لها هويات دينية او عرقية او فكرية مختلفة والقرار ان اختلاف الهويات هذا لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا ام جماعات[14].فهو اقامة علاقة بين اثنين او اكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش في تقارب يشمل اكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الاخر، ويشمل درجة معينة من الاتصال، والتفاعل، والتعاون، يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على اساس السلام، والحقيقة،

والعدالة، والتسامح.[15] وللتعايش السلمي مجموعة من المعاني يمكن ان نصنفها الى ما يلي:[16]

1- معنى سياسي– ايديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراع، او ترويض الخلاف العقائدي بين الدول، او العمل على احتوائه، او التحكم في ادارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.

2- اقتصادي، يرمز الى علاقات بين الحكومات والشعوب فيما بينها له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية.

3- ديني، ثقافي، حضاري، ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري والمراد به ان تلتقي ارادة اهل الاديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من اجل ان يسود الامن والسلام في العالم، وحتى تعيش الانسانية في جو من الاخاء والتعاون على ما فيه من الخير الذي يعم بني البشر جميعاً من دون استثناء.

4- اجتماعي، ويعني تعيش الجماعات مع بعضها البعض، بصورة مندمجة وطنياً، حيث تزول الهويات الفرعية في الهوية الوطنية الجامعة وهو النقيض للتفرقة العنصرية الذي تجعل فيه الجماعات عاداتها وقوانينها ونظمها كحواجز تفصلها عن غيرها من الجماعات.

لذلك فالتعايش عكس الاغتراب الذي يعني الحالة السيكولوجية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة، تجعله غريباً وبعيداً عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي. واستعمل كارل ماركس هذا الاصطلاح في نظريته الاقتصادية والاجتماعية لأنه يرى ان ظروف العمل التي اوجدها المجتمع الرأسمالي تؤدي الى اغتراب العامل، اي لا تعطيه الفرص والامكانيات الكافية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية التي يسعى من اجلها فالعامل هو شخص مغترب عن وسائل الانتاج طالما انه لا يحصل على القناعة، والسعادة من عمله، ولا يحصل على ثمرة جهوده واتعابه.[17] فالتعايش مصطلح يطلق

للتعبير عن الاختلاف في المذاهب والعقائد وما يترتب عليها من سياسات مختلفة بين دول الشرق ودول الغرب وقد استعمل هذا الاصطلاح في الدلالة على إمكانية التعاون والوئام بين الأقليات في دولة معينة، وما بين الأكثرية وان كانت هذه الأقلية تختلف عن الأكثرية من حيث الأصل، او اللغة، او الدين. [18]

المبحث الثاني: الاسس الرصينة للتعايش السلمي في العراق:

المطلب الاول: واقع العنف الاجتماعي العراقي:

العراق بلد يتسم بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، وهذا ليس بمشكلة انما المشكلة في ادارة هذا التنوع، فالعراقيين ينقسمون قومياً بين عرب وكرد وتركمان واشوريين، وعلى المستوى الديني الى مسلمين ومسيحيين وبعض الديانات الاخرى كالصابئة والايزيديين.ويتميز المجتمع العراقي بالبداوة بصورة عامة على الرغم من وجود جماعات اثنية واقليات متنوعة ومختلفة منتشرة في عموم المجتمع. ان من مميزات الثقافة البدوية في الصحراء هي الحرب الدائمة، والحرب في الصحراء هي الاصل، والسلم فيها عرض طارئ، ومن دراسة المجتمع العراقي في العهد العثماني، وجدت هذه الظاهرة فيه على نمط يكاد لا يختلف في اساسه الاجتماعي بما هو موجود في الصحراء. وان اكثر النزاعات في المجتمع البدوي مبعثها تنازع البقاء في الجزيرة ومنذ القدم يدور حول الماء، والرعي. وهناك ثلاث مركبات جزئية للثقافة البدوية، وهي الغزو والعصبية والمروءة، وان طابع هذه الثقافة هو التغالب، وان طابع التغالب موجود في هذه المركبات الثلاثة. فالبدوي يريد ان يغلب بقوة القبيلة، وبقوته الشخصية ثانياً وبمروءته اي بتفضيله على الغير ثالثاً.[19]فالعنف في العراق لم يكن وليد المرحلة الراهنة انما هو نتاج عوامل اجتماعية، ومكونات ثقافية تراكمت عبر العصور. اذ تشير المراجع التاريخية الى ان العنف – المسيس– بدأ منذ يوم السقيفة –سقيفة

بني ساعدة– اذ لم تمر برهة من الزمن على انتشار خبر انتقال الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، الى الرفيق الاعلى حتى تأزم الوضع الى درجة الفوضى بين المهاجرين والانصار حتى قيل "ما سل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الامامة في كل زمان". واستمرت الممارسات المناكفة لروح الاسلام في اغلب المراحل اللاحقة، ولا احد يستطيع ان ينكر دور السلطتين الفارسية والعثمانية اللتين اخضعتا العراق تحت سيطرتهما لقرون عديدة في استغلال ورقة الطائفية للتفرقة بين شرائح المجتمع العراقي ومحاولة بسط نفوذهما بعم انهما الحماة للمذهبين في العراق. وسعت سلطات الاحتلال البريطاني، ابان دخولها العراق في عام **1914** الى تكريس الطائفية وتعزيز نزعتها تحت سياستها المعروفة "فرق تسد" في محاولة لإضعاف اللحمة الوطنية وبسط نفوذها على العراق.[20]بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في عام **2003**، ادخل المجتمع العراقي، برمته في نمط جديد ومتشابك، قد لا يكون مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للعراق، من حيث شدة تناقضاته، وموضوعاته الصراعية، هذا التناقض في احشاء المجتمع العراقي هو مصدر عدم الاستقرار السياسي، ثم عامل تفجير لا يتعين اهماله هو عامل الضغوط الخارجية، وهذا نتج عنه تخلخل بنيوي في اسس التعايش السلمي بين الطوائف، والمذاهب والجماعات والاثنيات.[21]ان ظروف الاحتلال، والتدخل الخارجي، وهشاشة البنى الاقتصادية، والشلل المؤسساتي التام في مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية الناجم عن مصادرة التسهيلات المتاحة للمواطن العراقي وخلق معوقات جديدة، اضعف قدرة الفعل العراقي في التأثير على صعيد المحيطين الداخلي والخارجي، واثارت وبدرجات متفاوتة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية العراقية لحساب الهويات الفرعية، وبذلك اوجدت عجزاً بنيوياً، وتوالداً متواصلاً للمشكلات وافتقاراً للإرادة الاجتماعية ولأدوات تمكينه من التعامل مع المشكلات.[22] واتخذ العنف بعد عام **2003** صوراً واشكالاً مختلفة، منها (استخدام السيارات المفخخة، والتي توقع عشرات واحياناً الضحايا، وتعرض العلماء العراقيين والاكاديميين والاطباء للخطف

والقتل والاغتيالات المنظمة، وتزايد عمليات القتل الجماعي وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في اماكن متفرقة من البلاد، وظهور الجماعات المسلحة وتزايد نشاطاتها، وتفجير المراقد والاماكن الدينية (كالمساجد والحسينيات والكنائس)، واستخدام الاحزمة الناسفة والتفجيرات الانتحارية، والاختطاف وغيرها.[23]

واظهرت الدراسات والبحوث التي اجرتها كلية (كينجز كوليدج اندويالهولواي) التابعة لجامعة لندن ومنظمة (**Iraq Body count**)، على انه بين **20**/اذار/ **2003** و **19**/اذار/ **2008**، جرت نحو **33%** من اعمال القتل شبه المنظم في العراق، وان هناك الخطف والاعدام جراء اعمال العنف المسلح، وان الجثث تحمل علامات تعذيب مثل الرضوض والثقوب باستخدام آلات ثاقبة واستخدام الحرق في تعذيب المجني عليهم، وهذه الظواهر من المعوقات والنواقض التي تواجه نجاح بناء الدولة في العراق بعد التغيير.[24]ومن ابشع اشكال العنف في العراق هي تصفية الكوادر والكفاءات العراقية، فقد تم قتل اكثر من **277**، استاذ جامعي حتى عام **2009**، فضلاً عن عملية تصفية الكوادر الطبية الكفؤة، من خلال قتلها او تهديدها مما اضطرها الى مغادرة البلد، حتى وصل الامر الى غياب الكوادر الطبية الماهرة، كما طال العنف رجال الدين، حيث تم قتل العديد من الائمة ورجال الدين سنة وشيعة.[25]

فالنكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعددة، سيظل مصدراً لحدوث الصراعات بين الجماعات، ومن دون الذهاب الى المشترك الاعلى من ذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع او ذوبانها، لهذا فان الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما ينسجم مع المنطلق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، أي انها لا بد وان تعمل على تحقيق الولاء للمجتمع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، من خلال اجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها السياسية، في اضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني.[26]

ولهذا العنف في العراق مجموعة من الاسباب المهيئة للعنف الطائفي يمكن ان نذكر منها الاتي:[27]

1- يعد العامل الثقافي وطبيعة الشخصية العراقية والظروف التي عاشها تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان النسبي وغياب الحق في الاعتراض السلمي سبباً مهماً في بروز ظاهرة العنف في المجتمع العراقي.

2- تغول الهويات الفرعية جعل الفرد العراقي يحتمي بالطائفة بوصفها الملاذ الامن له، بدلاً من الواقع المتأزم امام غياب القدرة على التفكير الناقد، واستفحال الذهنية الميالة الى التطرف، الامر الذي ادى الى انتعاش الجماعات الاسلامية والاسلامية السياسية تحديداً. وتتفق الآراء في ان من يتحكم في الشخصية العراقية مرجعيتان، مرجعية تتمثل بالتراث الديني الزاخر بالصراعات السياسية، والمرجعية الاخرى هي مرجعية القبيلة التي اندمجت بمرور الوقت مع الطائفة، وما يزال هذا المركب يشكل اطاراً مرجعياً للسلوك الفردي والجماعي.

3- كشفت احداث ما بعد 2003 عن ازمة مجتمعية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأكمله، ان هذا الانفجار لا يمكن النظر اليه على انه نتيجة بل يجب النظر اليه على انه انفجار حانت ظروف تفجيره وانبعث من خلال التراكمات الموجودة داخل الجسد العراقي.

4- ان التعبير عن الهوية بعد التغيير اصبح يتخذ من العنف دليلاً على كفاءتها وصلابتها، وبالتالي تم تقديم الهويات الفرعية على الهوية الوطنية التي بدت هشة مفككة كما اصبحت صورة الاخر اكثر سوداوية وتبرير العداء صار علينا دون أي تفكير انساني.

5- تعقد المشهد السياسي العراقي الذي اظهر عدم توحد واتفاق القوى الفاعلة في وضع استراتيجية وآلية عمل موحدة لمواجهة العنف.

6- تعدد القوى ومصادر اتخاذ القرار داخل النظام السياسي مما اضعف القوى الوطنية في مواجهة العنف.

7- ضعف مهنية مؤسسات الضبط الرسمي بأنواعها.

8- التدخل الخارجي ومنها دول الجوار بالشأن العراقي.

9- نظرة بعض فرقاء العملية السياسية الى الماضي بدافع الاضطهاد.

المطلب الثاني: اسس نجاح سياسات التعايش السلمي:

اولا: اشاعة ثقافة الحوار:

ثقافة الحوار (التسامح) تعني الحديث عن الاخر الذي يمثل طرفا يمكن ان يشكل قطباً في الجدل الفكري، ان الحوار هو تفاعل تكاملي تجد فيه الذات طريقة لمستويات عدة انه يزيل الحواجز النفسية بين الأطراف المتضادة، ان الحوار اسلم الطرق للوصول الى اقرب نقاط الحق اذ انه يكشف نقاط الاختلاف والتوافق ويوفر أرضية التسامح لبناء جسور حول مختلف القضايا المتفق عليها ويشذب المغالطات الفكرية التي تحيط بالأطراف المتنازعة.[28] في الدول الحديثة أصبح التسامح من اهم تكويناتها بل واحد المفاهيم المؤسسة لها وان التسامح السياسي شرط وضرورة لأي اصلاح سياسي فالتسامح يدفع الى التعايش السلمي، وعندما يكون هناك تسامح يكون هناك استقرار سياسي ومجتمعي ومهادنة بين مكونات المجتمع المتعدد، وبين ممثلي تلك المكونات ونخبته، ولا يمكن في ظل ثقافة التسامح والحوار بث أي سياسة او هتافات للاحتراب والتهكم والتهجم على الغير. لذلك يعد التسامح من القيم الاصيلة في الثقافة الديمقراطية، اذ ان حرية التفكير والتعبير والتدبير كلها تنطوي على التسامح والحوار مع الاخر المختلف.

ثانياً: تفعيل النظام الفدرالي:

الاتحاد الفيدرالي يُعرف بانه اتحاد دستوري بين ولايات تظهر في مجموعها سلطة اتحادية عليا، تسمو على هذه الولايات، أي أن الولايات ارتضت جميعاً أن تكون تحت

راية واحدة، مقابل التخلي عن جزء من سيادتها الداخلية للدولة الاتحادية العليا التي تمثل الدولة الواحد، وعن كل سيادتها الخارجية، وتعدّ هذه السلطة المركزية التي ينشئها الاتحاد الفيدرالي بموجب دستور الاتحاد، حكومة مستقلة عن حكومات الاقاليم الاعضاء ومسيطرة عليها وعلى رعاياها، بصورة غير مباشرة، ولها من القوة المركزية ما يكفل لها تنفيذ ما تصوغه من قوانين وقرارات، ولها وحدها تولي الشؤون الخارجية نيابة عن المجموع وهي التي تنشأ العلاقات الدولية من معاهدات سياسية وعسكرية.[29] ويعتبر الاستقلال القطاعي(إدارة ذاتية)، حيث تحكم الاقليات أو الثقافات الفرعية منها والمتوازنة نفسها في المنطقة التي تعنيها سواء عن طريق الحكم الذاتي أو الفيدرالي أم اللامركزية. وايضاً في الديمقراطية التقليدية يمكن تحقيق مثل هذا الشرط كما في الولايات المتحدة الامريكية. لكن مثل هذا النظام الفيدرالي قد يؤثر على المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية المتنافرة، حيث قد يتيح هذا الاستقلال الذاتي، إلى المطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي، وعندما ترفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال ثم الحرب الاهلية.[30] وهو ما تخافه الحكومة المركزية العراقية من تطلعات اقليم كردستان العراق لذلك. ويعني كذلك حكم الاقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الاقلية حصرياً، وباستثناء الشؤون التي تعني الجميع والتي تتخذ القرارات بشأنها من كل القطاعات، أما باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة.[31] وهو من اسس التعايش السلمي حيث لا نزاع على السلطة بين الاقليات او الاقليات والاكثرية ولا مجال للاغتراب ما دامت الاقلية هي من تحكم نفسها بنفسها في هذا الكانتون او الاقليم او المقاطعة.

لذلك العراق بعد التغيير اعتمد النظام الفدرالي في الحكم وسيلة من اجل التأسيس الرصين للتعايش السلمي بين مكوناته المتنابذة. وهو ما نصت عليه المادة الاولى من دستور جمهورية العراق الدائم حيث نصت المادة الاولى على ان "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي" .[32]

ثالثاً: التوافق السياسي:

ان التوافق يفهم على انه يتعلق بسلوك الافراد والجماعات مع بيئتهم التي تكون حالة من التواؤم والانسجام بين الفرد وبيئته وقدرته على ارضاء اغلب حاجاته وتصرفاته ازاء البيئة المادية والاجتماعية.[33]ولقد اكتسب مصطلح التوافق في الخطاب السياسي البريطاني والامريكي مضامين ايجابية تقريباً، فهو يعني التكيف ووقائع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق ويرتبط ايضاً بقيم الحكمة والتسامح ، في حين ان مصطلح التوافق في لغات اخرى ينطوي على مضامين اكثر ازعاجاً، ففي المانيا على سبيل المثال يستعمل كمرادف "Kuhhandeln" وهو يشبه ما يعرف عند الامريكان بصفقة الجياد (يشير الى صفقات سياسية تنطوي على سعي حثيث وراء المصالح). [34] والتوافق السياسي يعني ايضا الخروج من دائرة الحوارات والسجالات أو المشاورات والمفاوضات بنتائج ايجابية تعكس هذه النتائج تطلعات الاطراف المعنية كافة وتراضيها بالرغم من اختلافاتها السياسية والايديولوجية والعقائدية ، وضمان حقوق الجميع بعيدا عن اتباع أية سياسات انغلاقيه متطرفة ومتشنجة تعيق مبادئ الحوار ومفعولها وبعيدا عن منطق الديمقراطيات الكلاسيكية واسناد ذلك هو الحرية والتي تعرف احيانا على انها توافق الرغبات والحكومات. [35]

رابعاً: الاندماج الوطني:

يعرف الاندماج بانه انصهار الجماعات اجتماعياً وثقافياً، بحيث تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة جامعة.[36]وهناك مستوين للاندماج هما:[37]

1- **الاندماج الافقي:اولاً: الاندماج الافقي: ويعني صهر العناصر الاجتماعية والدينية والاثنية والجغرافية المختلفة في بلد ما ضمن الدولة– الامة.**
2- **ثانياً: الاندماج العمودي: بمعنى اقامة روابط وثيقة بين الحكام والمحكومين في اطار عملية المشاركة في النظام السياسي.**

ويعمل الاندماج الى ربط الجماعات القومية والسلالية والدينية واللغوية المختلفة في المجتمع، وايجاد الانسجام بينها واقامة سلطة مركزية قوية قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القوانين في انحاء الدولة جميعاً، وايجاد رابطة بين النخب والجماهير، فضلاً عن ايجاد نوع من الاتفاق حول القيم الضرورية للحفاظ على النظام، وتشكل ازمة عدم الاندماج والتكامل الوطني خطراً على العملية السياسية، لما تؤدي اليه من اهتمام الجماعات المختلفة بتحقيق مصالحها الخاصة الاقليمية من دون اهمية للمصالح القومية والافتقار الى النظرة القومية الواسعة.[38]

خامساً: اعتماد منظومة الديمقراطية:

يعرف الاستاذ جورج بوردوا الديمقراطية بأنها نظام الحكم الذي ينزع إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية أي في العلاقة بين من يأمر ومن يطيع.[39]وتقوم النظم السياسية الديمقراطية على أُسس عدة منها:[40]

1- التعددية السياسية، التي تتمثل في تعدد الاحزاب السياسية والرأي العام والاعلام وتداول السلطة بينها ومن ثم امكانية التغيير السلمي.

2- إن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ويقوم على المساومة بين هذه القوى والوصول الى حل وسط.

3- احترام مبدأ الاغلبية بوصفه أسلوباً لاتخاذ القرار والحسم بين وجهات النظر المختلفة.

4- المساواة السياسية التي تتمثل اساساً في اعطاء صوت واحد لكل مواطن، والحرية الفردية.

5- مفهوم الدولة القانونية وأهم عناصرها الدستور، والفصل بين السلطات، وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حاكمها، وتدرج القواعد القانونية، وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

6- الفصل بين السلطات، والمشاركة الديمقراطية.

لذلك فمقوم الديمقراطية يشكل حجر الاساس لبناء الدولة المدنية، لأنها تسعى الى اقامة حكم الاكثرية، او حكم الغالبية، وليس حكم الوصاية او حكم الفرد المطلق، او حكم الاقلية. وهذا يعني بان القرارات العامة تتخذ من قبل الكثرة من افراد الشعب وكلما اتسع نطاق مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات كلما ترسخت قواعد ممارسة الديمقراطية في المجتمع واقتربنا من المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية وهو حكم الشعب وليس حكم الكثرة. [41] ويوضح الدكتور محمد عابد الجابري على أنها نظام سياسي، واجتماعي، واقتصادي يقوم على اركان ثلاثة هي:[42]

الاول: حقوق الانسان، في الحرية والمساواة وما يتفرع من حقوق.

الثاني: دولة المؤسسات، وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الافراد مهما كانت مواقفهم وانتماءاتهم العرقية والمدنية والحزبية.

الثالث: تداول السلطة داخل المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الاقلية.

المبحث الثالث: واقع سياسات التعايش السلمي في العراق ومعوقاتها بعد عام 2003:

المطلب الاول: واقع سياسات التعايش السلمي:

بعد دخول القوات الاجنبية الى العراق وسقوط نظام الحكم فيه في 9 نيسان عام 2003، حصلت انتقالية في المجتمع العراقي بنسبة 180 درجة، من حالة التسلط والصهر والدمج القسري الى التشتت والانفلات والفوضى باسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار السلطة السياسية للدولة العراقية، مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي وكان ذلك قد اعطى لكل من هب ودب الفرصة للقيام بعمليات السلب والنهب والقتل وتنامي روح الانتقام والثأر التي غذتها اطراف خارجية – اقليمية ودولية.[43]من هذا الواقع المؤلم الذي عاشه المجتمع

العراقي عمدت الحكومات التي تلت سقوط نظام السابق الى صنع سياسات عامة هادفة الى تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي المتنوع والمتنافر بفعل التراكمات الكثيرة السابقة واللاحقة لسقوط بغداد في 2003، ومن هذه السياسات التي يمكن ان نبحث فيها ما يلي:

اولاً: اقرار الدستور العراقي الدائم في عام 2005:

لقد جاء اقرار الدستور العراقي الدائم في عام 2003، كسياسة لإقرار التعايش السلمي في العراق، فالية الاستفتاء وتشكيل لجنة من كل مكونات المجتمع العراقي كانت وسيلة هادفة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني في العراق. حيث شكلت الجمعية الوطنية المنتخبة لجنة لصياغة الدستور، تكونت من (55) عضواً في البداية بدون تمثيل العرب السنة، ثم اصبح العدد بعد انضمام السنة (71)، في 16حزيران/يونيو 2005، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات ولقاءات موسعة ومكثفة من اجل الوصول إلى صيغة لدستور عراقي يُرضي جميع الأطراف، ومع أنه تم الاتفاق على كتابة الدستور بالتوافق.[44] وتكونت لجنة صياغة الدستور من اعضاء يمثلون كل المجموعات والطوائف (حتى لو لم يكن لهم تمثيل في الجمعية الوطنية)، وذلك حتى يكون بإمكان كل الطوائف المشاركة في هذه العملية المهمة.[45] وبعد المساومات، والاتفاقات، والتنازلات المتقابلة بين اطراف العملية السياسية، عُرِض الدستور بعد كتابته للاستفتاء الشعبي في 15تشرين الاول/اكتوبر 2005، وكانت نسبة التصويت بنعم على الدستور(78%).[46]

ثانياً: اتباع الديمقراطية التوافقية في الحكم بعد عام 2003:

الديمقراطية التوافقية صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية لانتخابات مؤسسات الدولة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية والتي تجري على اساس التوافق بين الطوائف الدينية الموجودة في الدولة وحسب دستورها والتكوين الاجتماعي لسكانها، كما هو الامر في لبنان، حيث ان انتخاب رئيس الجمهورية من الطائفة المسيحية ورئيس الوزراء من المسلمين السنة ورئيس مجلس النواب من المسلمين الشيعة.[47] ويمكن تعريف

الديمقراطية التوافقية استناداً الى اربع خصائص العنصر الأول والاهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من القطاعات العامة كافة في المجتمع التعددي ، ومن الممكن ان يتخذ ذلك اشكالاً متنوعة (حكومة ائتلافية في النظام البرلماني ، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي) ، اما العناصر الثلاثة الأخرى فهي الفيتو المتبادل ، والنسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي ، ودرجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية.[48]

يمكن القول، إن الديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال الحكم المطبقة في البلدان غير متجانسة، وتعاني تنوعاً اثنياً ودينياً ولغوياً وهي تفضي إعطاء حق الحكم بالتراضي والتوافق فيما يتعلق بالشئون السياسية المختلفة للجماعات كافة، إذ إن البلدان التي تحتوي مجتمعاتها التنوع الاثني، والمذهبي، والطائفي، وقد تعاني من صعوبة حفظ وصون وحدتها الوطنية وخاصة عندما تكون لكل جماعة أثنية أو مذهبية أو طائفية مطالب معينة معبر عنه سياسياً، فكثرة هذه المطالب تؤدي إلى تنازع فيما بينهم خوفاً على حقوقها الخاصة، وعند ذلك يشعر الفرد نتيجة النزاع بهويتين: الأولى: هوية نابعة من انتمائه الديني أو المذهبي أو القومي.والثانية: من انتمائه السياسي إلى الوطن الذي يحمل جنسيته أي (الهوية الوطنية) وعندما تتنافس هاتين الهويتين في أوضاع حرجة سياسية، واجتماعية، وعدم استقرار، تطغى في الغالب هويته الخاصة ذات الطبيعة الضيقة على هويته الوطنية، وفي هذه الحالة تطرح الديمقراطية التوافقية لضمان حقوق الجماعات كافة.[49] لذلك فهي تُطرح بوصفها شكلاً من اشكال ممارسة السلطة في الدول المتعددة أو المتنوعة مجتمعياً لذلك اتبعها العراق لأنه حديث عهد بالديمقراطية، وذلك بعد عقود طويلة من الاستبداد والتسلط، مع ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الازمات السياسية ، ومن ثم فان عملية إشراك جميع المكونات المجتمعية، الاغلبية والاقلية، في صنع القرار السياسي يُعد بحسب مؤيدي هذا الشكل من اشكال الديمقراطية، ضمانه لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب اهلية.[50]

ثالثاً: تشكيل حكومات الوحدة الوطنية والشراكة بين مكونات المجتمع العراقي:

تشكل اول تشكيل سياسي عراقي بعد عام 2003، أُعلن عنه في بغداد وهو تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق في يوم الاثنين 13تموز/ يوليو 2003، بعد 95 يوماً من انهيار نظام الرئيس صدام حسين، وضم المجلس 25 عضواً تم اختيارهم لتمثيل الشرائح القومية والدينية والطائفية والسياسية للمجتمع العراقي، (13) عضواً شيعياً و(5) اعضاء من الكرد و(5) من العرب السنة وتركمانياً واحداً ومسيحياً واحداً. وفي اول قرار اتخذه المجلس الغى كل الاعياد والعطل الرسمية التي ارتبطت بنظام صدام، كما قرر عدّ 9نيسان/ابريل يوم سقوط نظام صدام عيداً وطنياً للعراق وعطلة رسمية.[51]ثم تم في يوم 24 نيسان/ابريل 2006، تأليف حكومة نوري المالكي (حكومة الوحدة الوطنية)، من (40) وزيراً ووزيرة.[52] حيث ضمت هذه الحكومة أكبر تشكيلة وزارية في العراق منذ عام 1968، وهي أول حكومة عراقية دائمة منذ سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ابريل عام 2003، كما أنها أول حكومة عراقية يشترك فيها العرب السنة بعد مقاطعة سابقة للعملية السياسية لأكثر من عامين. وقد جاءت مصادقة البرلمان على حكومة المالكي قبل يومين من انتهاء المهلة الدستورية الممنوحة له والتي كانت ستنتهي في 22ايار/ مايو 2006.[53]

ومثل تشكيل حكومة المالكي الثانية، التي اعقبت انتخابات 7اذار/مارس 2010، حكومة شراكة وطنية، والتي اعتبرت حلاً وطنياً لتنظيم النزاع الذي اعقب إعلان النتائج الانتخابية غير الحاسمة حيث ولد الشعور لدى الطبقة السياسية في العراق أن البلاد لا تزال تمر في مرحلة انتقالية ويتطلب شراكه لتنظيم ممثلي الطوائف كافة في حكومة الشراكة الوطنية، بينما يذكر البعض أن العملية السياسية لم تكن قادرة على التقدم إلى ما هو ابعد من حدود الطائفية حيث أن الحكومة، إذا ما انطلقت من اغلبية طائفية واحدة سواء كانت سنية او شيعية، وترك الآخر في صفوف المعارضة فيولد الامر هذا انعكاساً خطيراً يهدد التعايش السلمي للمجتمع العراقي.[54] فحكومة المالكي (حكومة الشراكة الوطنية)، حالها حال الحكومات الائتلافية، من حيث أنها

تتكون من تحالف حكومي بين القوى السياسية الفاعلة في المسرح السياسي، وتأتي في سياق الواقع السياسي العام الذي يشهده العراق بعد انتخابات 2010، وعدم المصادقة على تشكيل الحكومة لشهور، وتتماثل حكومة الشراكة الوطنية مع الحكومات الائتلافية إنها تولد من رحم الازمات الانتخابية وهي اقرب إلى أن تكون حكومة الوحدة الوطنية، كونها تنماز عن الانواع الاخرى من الحكومات، أنها تقوم على المشاركة الواسعة ويتحدد الوزن النسبي لهذه القوى داخل حكومة الشراكة الوطنية في ضوء الاستحقاق الانتخابي.[55]

رابعاً: المصالحة الوطنية وقانون العفو العام:

ان المصالحة الوطنية تعني توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الاطراف المتخاصمة او المتحاربة، والمصالحة لا تكون كذلك الا اذا توج المتوافقون حولها اشغالهم بالإقرار غير المخادع بان الامر يتعلق بمشروع مجتمعي طويل الامد. وهي تعني ايضاً التعادل والمساواة وعدم تقدم طرف على آخر ديناً وسياسة وفكراً وبأي مسمى آخر، وان يتعدى ذلك مجرد كلمات ينص عليها الدستور مخالفة لأرض الواقع في بعض جوانبها.[56]في العراق بعد عام 2003، احتلت قضية المصالحة الوطنية موقعاً مركزياً، في النقاش والحراك السياسيين في العراق، لكن هذه المصالحة لم تكن تسعى الى رأب الصدع بين مكونات المجتمع العراقي بقدر سعيها الى تحقيق ذلك بين اصحاب الدولة الذين اصبحوا طبقة متميزة تحتكر السلطة والثروة والمعرفة معاً من جهة، والشعب الذي يجمع بين جميع الطبقات الاخرى، والتي يوحد فيما بينها شروط الهامشية والهشاشة والتبعية، وغدت هذه القضية مجرد شعار مركزي للكتل السياسية.ومن سياسات المصالحة التي لم تحقق هدفها في تحقيق السلم الاهلي والتعايش السلمي في العراق، هي مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي، وتعد من افضل السياسات العامة للمصالحة الوطنية الهادفة لتحقيق التعايش السلمي بين افراد المجتمع العراقي، حيث قدم رئيس الوزراء نوري المالكي خطة للمصالحة الوطنية امام البرلمان في يوم الاحد المصادف 25/6/2006، على امل وقف العنف، وتشمل هذه

السياسة اربع وعشرون نقطة منها: العفو العام عن بعض المسحلين الذين لم تتلوث ايديهم بقتل العراقيين ودمجهم بالعملية السياسية، وإطلاق سراح السجناء الذين لم يتورطوا في جرائم خطيرة، ونزع سلاح الميليشيات ومنح تعويضات مالية لضحايا الارهاب، ومن تضرر من القوات الامريكية والعراقية وضحايا العهد السابق، واعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث، ومنع انتهاك حقوق الانسان، والعمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة، التي ستتولى ادارة امن العراق بعد خروج قوات الاحتلال.[57]

المطلب الثاني: معوقات نجاح سياسات التعايش السلمي في العراق:

اولاً: المعوقات الداخلية:

1- التعددية الاجتماعية المسيسة:

ان الحقيقة التي لا اختلاف عليها هو ان العراق بلد متلون مجتمعياً بين الوان طيف متعددة، والاكثر منه ان الانتماءات القومية فيها تباينات دينية ومذهبية، مما يجعل الخريطة المجتمعية متباينة، الواقع ان كلاً من البعد المذهبي والقومي والعشائري في العراق قد سيس بعض جوانيه، فلم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما اصبح الاختلاف متغيراً متعلقاً بشرعية العمل السياسي وقبوله من قبل كل او بعض العراقيين، بل وغاب الاجماع طالما تعلق بالبعد السياسي للاختلاف الاجتماعي بين العراقيين.[58]

2- الطائفية:

الطائفية السياسية هينهج سياسي يشير إلى اعتماد الطائفة والعمل على فرض هيمنتها السياسية والتعصب ضد الطوائف الاخرى، وهي في الوقت نفسه، استخدام التنوع العرقي والديني لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية وثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة، أو الإصرار على تحقيق تلك المصالح لزعماء وابناء طائفة معينة في مواجهة الطوائف الاخرى، والطائفية بهذا المعنى هي استخدام الدين بوصفه وسيلة لتحقيق اهداف دنيوية.[59] المجتمع العراقي بعد التغيير، يعيش في ظل الوضع الراهن، ازمة سياسية معقدة، واحتقاناً طائفياً حاداً، ساهمت بإذكائها عوامل متعددة منها ما

يرتبط بموروثنا الفكري والسياسي، ومنها ما يتعلق بالإحداث التي شهدها العراق بعد التغيير، واسقاط الدولة العراقية واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها. وهذا الواقع يشكل معوق كبير يواجه سياسات التعايش السلمي التي تسعى الحكومات العراقية الى تحقيق اهدافها وصولاً للاستقرار المجتمعي والامن والسلم المجتمعي بين مكونات الشعب العراقي.

3- انتشار العنف والارهاب:

ان تحدي الغياب الكامل لروح المجتمع الوطني يهدد بقاء المواطنة بذاتها، حيث افرز تخلي السلطات الحاكمة عن مهامها الرئيسية الى قيام تنظيمات جديدة تحت مسميات عدة ومن ضمنها (دولة الارهاب، دولة الارهاب الاسلامي)، وفي ظل الاخفاق الكبير للحكومات فرض الارهاب سلطته وقيد الحكومات القائمة، وسمح لنفسه بالانتشار ليؤكد وجوده وبقوة ولا يجعل من الحكومات مجرد سلطة مقيدة بمخاطر الارهاب، فالإرهاب اصبح وليد الممارسات الخاطئة للحكومة ونتيجة سيادة نظرية (ضمان استرداد الحقوق). وهي نظرية تؤمن ان افضل طريقة لحماية الحقوق بالسيطرة على السلطة وتولي ادارة شؤون الافراد بدل الدولة، وهو نهج يتبناه الارهابيين لحماية الحقوق الفردية. وتقوم هذه النظرية على المبادئ التالية:[60]

1- التأكيد على عدم فاعلية السلطة الحاكمة في تأمين حقوق الافراد.

2- استخدام لغة العنف لإرجاع الحقوق.

3- حتمية تمتع الارهاب بسلطة نفوذ مقابل تراجع سلطة ونفوذ الحكومة.

4- الانطلاق من الحقوق الفردية والمصالح الشخصية كأساس للتأكيد على حماية حقوق الجماعة.

في العراق تعرض الامن الوطني الى هجمة شرسة بعد التغيير اختتمت بسقوط محافظة الموصل بصورة دراماتيكية في 10 حزيران 2014، نتيجة توجه الحركات الاسلامية المتطرفة في سوريا الى العراق بعد الصراع المرير في سوريا، وادى سقوط

الموصل الى انهيار سريع للقوات العراقية الامنية وبشكل ملفت، حيث ادى الى حدوث فجوة امنية كبيرة في الادارة الامنية المعدة لإدارة الامن الوطني العراقي في قيادة الموصل، والتي انعكست بشكل مباشر على نظام القيادة والسيطرة على المحافظات الاخرى ككركوك وصلاح الدين وديالى والانبار، وبالتالي نجد ان التحديات الكبيرة التي واجهها العراق كانت لها اثر كبير ما زال ماثلاً لحد لحظتنا الحالية.[61]

4- سلوك النخبة السياسية:

ان اداء النخبة السياسية العراقية، هذه النخبة التي كان يعول عليها ان تلعب دوراً فاعلاً في استقرار البلد، وتشكل عنصراً مؤثراً في تحديد المسارات الصحيحة لحركة المجتمع، اضحت، مما يؤسف له، جزء من المشكلة، بل تخلق المشكلة، فبدلاً من ان توقع ان ترتفع عن القضايا الجزئية، وتتجاوز الخلافات الطارئة، التي افرزتها سياسات النظام السابق، والاحداث التي اعقبت سقوطه، وتتحرى مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة، وتقرأ الاحداث بموضوعية ومسؤولية عالية، وتسعى الى توحيد المجتمع وتحقيق التعايش السلمي، وبلورة الموقف الصحيح ازاء التحديات الجسيمة التي تواجهه، بدل ذلك، اخذت تمعن في اعتماد سياسة التخندق الطائفي، والخطاب الفئوي، واثارة عوامل التفرقة، وتبادل الاتهامات، وتغليب المصالح الفئوية والشخصية على المصالح الوطنية.[62] كل ذلك ادى الى تأزيم الواع المجتمعي مما انعكس سلباً على واقع سياسات التعايش السلمي العراقية، واسدى في نهاية الامر خدمة مجانية لأعداء المجتمع العراقي، من يعلمون او لا يعلمون.

5- انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي:

هناك دول عدة يكون فيها الفساد كبيراً ومستشرياً في قطاعات عدة من قطاعاتها، في حين ان هناك دول تقل فيها نسبة الفساد ومن هذه الدول دولة الدنمارك حيث تحتل هذه الدولة الصدارة في النزاهة وفي انخفاض نسبة الفساد حيث تقدر بحوالي (9,3) الا ان نسبة الفساد هبطت في عام 2012 الى حوالي 9,0. اما عربياً فتحتل

قطر دولة الصدارة في انخفاض نسبة الفساد. وتأتي الصومال في المرتبة الاخيرة بنسبة فساد (1,1) يليه العراق بنسبة فساد (1,3)، حسب تقارير منظمة الشفافية الدولة للأعوام (2012،2010،2008). وتقوم هذه المنظمة بإصدار تقرير سنوي لمؤشر الفساد لمعظم دول العالم حيث تعتمد مؤشراً يتكون من (صفر الى عشرة درجات)، حيث ان الوصول الى رقم عشرة يعني ان هناك فساد قليل جداً، وبالعكس اذ ان النزول والاقتراب من الصفر يعني ان هناك درجة كبيرة جداً من الفساد.[63] ولا يمكن ان نتصور نجاح السياسات العامة في مثل هكذا مؤشرات للفساد في العراق بعد عام 2003، حيث ان الفساد مستشري في كافة مفاص الدولة بأنواعه كافة السياسي والاقتصادي والمالي والاداري، ويعتبر هذا الانتشار الكبير للفساد والذي تزخر به صفحات الصحف وواجهات القنوات الفضائية، معوقاً يحد من فاعلية السياسات العامة في تحقيق اهدافها.

6- سيادة الهويات والولاءات الفرعية:

ان صعود بعض الشخصيات المنتمية الى تيارات مختلفة ذات خلفيات وايديولوجيات طائفية وقومية ضعيفة، ادت الى تنامي الحس الطائفي، ففي سبيل بقائها واستمرار هيمنتها السياسية اتجهت هذه التيارات والقوى الى دمج عناصرها في مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، وفق مبدأ المحاصصة او ما تسمى الديمقراطية التوافقية، فحل الولاء لهذه التيارات او القوى السياسية محل مفهوم الولاء للوطن، وكانت الهوية الوطنية هي الضحية، واصبحت هذه الهويات الفرعية تشكل بديلاً عن الهوية الوطنية التي يجب ان تشكل مظلة للجميع، بغض النظر عن اي متغير فرعي ضيق. بعد التغيير اصبح المواطن العراقي يبحث عن توفير الحماية خارج اطار الدولة ومؤسساتها، فلم يجد من ملجأ يهرب اليه من الظلم الذي يواجهه غير اللجوء الى الارتباط بالهويات الفرعية، وهي بذلك تدين بالولاء لهذه المؤسسات على حساب الهوية الوطنية.[64] وهذا يؤسس لخلل واضح في البنية الاجتماعية تؤثر

تأثيراً بالغاً في ابراز العديد من الازمات التي تعيق نجاح السياسات العامة الهادفة لبناء الاستقرار المجتمعي في العراق.

ثانياً: المعوقات الخارجية:

1- الولايات المتحدة الامريكية:

ان اهم النتائج الرئيسة للحرب الامريكية على العراق في عام 2003، كما سجلها المراقبون واثبتها الواقع، هو انهيار النظام السياسي، والذي لم تكن على الساحة السياسية العراقية اي قوة سياسية عراقية مهيئة لتولي امر العراق ولو بصورة جزئية بديلاً عنه. ونتيجةالاحتلال والتخبط بالمواقف وعشوائية التحركات الناتجة عنه الى ايجاد حالة من الفراغ السياسي الذي يبغضه المجتمع نتيجة لغريزة حب القيادة والانقياد، لذلك جرت محاولات سعياً لملئ الفراغ، وتسارعت وتيرة التنافس بين القوى السياسية والطوائف والقوميات العراقية حول صياغة النظام السياسي الجديد، الامر الذي ولد مجموعة من المآزق الصعبة لمختلف القوى والفاعلين داخل العراق، فبنية المجتمع العراقي وما يتسم به من تعددية عرقية وطائفية ودينية ستؤثر بالتأكيد على مستقبل العراق. من هنا رأى الكثير من الباحثين احتمال تفجر العنف الداخلي بين المكونات العراقية نتيجة الاختلافات السياسية.[65]

ولم تقف الادارة الامريكية عند حد اسقاط النظام السياسي العراقي، بل عمدت الى اتخاذ قرارات، كانت نتائجها كارثية على العراق والعراقيين، منها: حل الجيش العراقي، والمؤسسات الامنية، ووزارة الاعلام، فشهد البلد اثر ذلك، جيوشاً من العاطلين عن العمل، وبات ساحة مفتوحة لإركان النظام السابق، وقوى الارهاب العالمي، واجهزة الاستخبارات الاقليمية والعالمية. والانكى من ذلك– وفيما يشهد العراق هكذا حالة من الضياع والانهيار– اخذت امريكا تطلق تهديداتها لبعض دول الجوار العراقي، وتمنّي بشرق اوسط جديد، تسوده الحرية، وتحكمه الديمقراطية، مما يوحي بشكل او بآخر، بتهديد مبطن للأنظمة الاقليمية المستبدة، والى جانب ذلك كانت القوى السياسية العراقية الحالمة بالسيطرة على الحكم، تنذر خصومها بالتهديد

والوعيد، فكان من الطبيعي ان تتحرك هذه القوى الداخلية والخارجية، لمواجهة هذه التهديدات، خصوصاً وان هناك واقعاً مغرياً يدعوهم لاستثماره، وفرته لهم الادارة الامريكية وقواتها المحتلة في العراق.[66]لذلك فقد اسفر التغيير الذي قادته اميركا في العراق الى تفكيك الاغلبية العربية في المجتمع العراقي الى نظام طائفي، وتسيس التنوع الطائفي، ومما زاد من تعميق هذه الازمة الطائفية الاجندات العربية التي تتعامل مع العرب كطوائف مرتبطة باجندات اقليمية متنوعة. لذلك كانت النتائج التي تمخضت عن احتلال الولايات المتحدة للعراق، تدفع نحو تفتيت طائفي غذته الولايات المتحدة وساهمت في صياغته وتسيسه.[67]

2- اسرائيل:

ان ما يحدث في العراق الآن هو جزء من خطة صهيونية واسعة بتنفيذ امريكي، فالمحاولات الرامية الى اشعال الحرب الطائفية وتأجيج الفتنة بين العراقيين، تصب في اطار الاستراتيجية الاسرائيلية المستقبلية، وتقسيم العراق الى دويلات او اقاليم متناحرة سهلة الانقياد غاية عليا في الفكر الاسرائيلي، لتسهيل السيطرة على موارد العراق الاقتصادية الهائلة غير المستغلة.[68]

3- الدول الجوار العراقي (تركيا، ايران، السعودية):

ان التدخل الواسع لتركيا في العراق لصالح السنة والاكراد هو لقلقلة الحكومة الاتحادية، بجانب الضغط على العراق في جانب المياه ودعم الاحزاب السنية والكردية والحزب الاسلامي، ومد خطوط مع بعض القوى الشيعية لإضعاف التحالف الشيعي، واغراق العراق بالسلع وخاصة الالبسة والاغذية ومواد البناء.[69]

اما ايران فقد عملت من خلال تدخلها في الشأن الداخلي العراقي على لعب دور مؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للعراق، هادفة الى ارباك المخططات الامريكية فيه، فكان عليها ادارة الازمات بما يحقق مصالحها، وذلك بانتهاج سياسة الحياد الايجابي، التي احتوت على مواقف مركبة تطلبتها التطورات المتلاحقة بعد عام 2003. وفي اطار الوضع الهش في العراق بعد عام 2003، امتلكت السياسة

الايرانية القدرة على المفاضلة بين عدة بدائل لكل منها تأثيرها. وعليه تطلعت ايران الى عراق مابعد الحرب ليكون متشكل وفق ما تأمل لكسب السلام في المنطقة.[70]

اما المملكة العربية السعودية فقد اخلت كثيراً بالسلم الاهلي في العراق، حيث لعبت العناصر الوافدة للعراق منها، دوراً ضاراً وتخريبياً بين طوائف المجتمع العراقي. حيث بلغ عدد القتلى الجهاديين من السعودية وحسب ما اوردته صحيفة الوطن السعودية حوالي 2000 شخص منذ عام 2003.[71] وهذا التدخل يشكل تهديد مخل بالأمن والسلم الاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي.

الخاتمة:

ان السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق تشير الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة عرقياً ودينياً و مذهبياً وفكرياً عن بعضها البعض، مع ضرورة احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة او الجماعات الأخرى، وضرورة العمل حل خلافاتها بصورة سلمية وعلى هذا الأساسي ستندم فهوم التعايش على وعي النخبة السياسية وافراد المجتمع العراقي بان لها هويات دينية وعرقية وفكرية مختلفة، والاقرار بان هذا الاختلاف في الهويات لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا ام جماعات. لذلك توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي لابد من الاستفادة منها في الوعي من خطر العنف المجتمعي الذي يفتت المجتمع. ونوصي من خلال ما توصلنا اليه من اسس علمية في تحديد مواطن الخلل في السياسات العامة للتعايش السلمي، بمجموعة من التوصيات. وهذه الاستنتاجات والتوصيات نسردها بالاتي:

الاستنتاجات:

1- ان العنف في الراهن العراقي، ذي ارتباط وثيق بالصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالامتيازات التي تتمتع بها بعض الطوائف على حساب الاخرى.

2- ان السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق هي سياسات ناجحة من حيث رسمها، الا انها عند التطبيق تنحرف عن تحقيق اهدافها المرسومة.

3- تواجه نجاح السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق مجموعة معوقات متعاضدة ومتشابكة معاً، تعمل على عدم تحقيق السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي حفاظاً على سيطرتها وتحقيقاً لمصالحها.

4- ان الطائفية والعنف الطائفي لا تصلح لزماننا، لأنها تتقاطع مع متغيرات العصر الذي نعيشه، الامر الذي يقتضي محاربتها فكرياً وواقعياً، بوصفها عاملاً معوقاً ومعثراً لمسيرة مجتمعنا بعد التغيير والذي بطمح الى تحقيق الرفاة الاجتماعي عبر تأسيس النظام الديمقراطي واعتماد العدالة والمساواة بين افراد المجتمع المتعدد.

التوصيات:

1- الارتقاء بوعي مكونات المجتمع العراقي، عبر القنوات والوسائل المتعددة، وذلك عبر توعيتها بالأساليب الصحيحة للتنشئة الاجتماعية السياسية، بما يجعلها اكثر وعياً ونضجاً واستيعاباً لمتغيرات الواقع الاجتماعي.

2- اعتماد الثقافة الديمقراطية في التعامل بين مكونات المجتمع العراقي، واعتماد الحوار بينها، وصولاً الى قبول الآخر المختلف دينياً ومذهبياً واثنياً.

3- لابد من الانتباه ان العنف الطائفي في العراق يمثل اخطر انواع العنف، لأنه يعتمد في اساسياته العقائدية على حجج ومبررات دينية ومذهبية مقدسة غير قابلة للنقاش، وهذا ما يجعله اكثر ثباتاً وديمومة، ويهدد سلامة المجتمع، الامر الذي يستدعي من الدولة تقوية سلطاتها والعمل على نشر ثقافة قبول الآخر المختلف، واعتماد سياسات رادعة لمثل هذه الدعوات التي تعمل على تفتيت المجتمع عبر تكفير المختلف واستباحة حرماته.

4- اعادة النظر ببعض اسس الثقافة العراقية، التي تشيع روح التعصب والعنف ورفض كل جديد بوصفه بدعة وضلالة.

5- العمل على انشاء مراكز ابحاث متخصصة في نشر الوعي المجتمعي وقبول الآخر المختلف، وتعمل على اقتراح سياسات عامة هادفة الى تحقيق التعايش السلمي والمصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع العراقي، قادة ومواطنين.

Research Summary

Policy making process is a tool to analyze within the political system to identify patterns and relationships within the community. This process will vary depending on the nature of the political system and eventually appear as though the decisions and policies of different manufacturers.

In other words, the policy is the function could not abandon the political systems of different types and forms.

As for the policy of peaceful coexistence that has proven to be effective in post conflict between warring factions within the State, is a long and hard work, and that the more long conflicts and wars were more complicated, it is remarkable that the concept of peaceful coexistence between the components of the Iraqi people is almost absent.

Search contains three Detectives are preceded by a prologue and epilogue terminated.

View the first theoretical conceptual framework for research policy and peaceful coexistence and distributed to two demands, eating first requirement policy concept known as a group or series of decisions concerning a particular area such as education, health and other first and second stages dealt with policy making. The second requirement is either addressed what peaceful coexistence.

The second section dealt with discreet foundations for peaceful coexistence in Iraq in the first requirement introduced two demands reality of social violence in Iraq and showing the second requirement established successful policies of peaceful coexistence and dialogue culture first and second activation of federalism and thirdly political consensus and IV national integration and VA adopt democracy.

Either the third topic reviewed the reality of peaceful coexistence in Iraq policies and constraints after 2003. The first requirement addressed the reality of policies of peaceful coexistence and the first permanent Iraqi Constitution of 2005, and the adoption of consensual democracy in Government II and form a Government of national unity and called the partnership between the components of the Iraqi society and build national reconciliation III IV. The second requirement addressed the constraints of policies of peaceful coexistence and is of two kinds of internal and external constraints constraints, then the search ended the finale included numerous conclusions and recommendations.

[1] – خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1989، ص 35.

[2] – كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، في علي الدين هلال محرراً، في تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988، ص 13.

[3] – جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص 15.

[4] – خيري عبد القوي، المصدر السابق، ص ص 35–36.

[5]5– نفس المصدر، ص 46.

[6] – سلوى شعراوي، انماط القيادة والسياسة العامة، في علي الدين هلال محرراً، في تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ,1988، ص 125.

[7] – جواد كاظم كطان، التخطيط والسياسة العامة الاسس والضرورات المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2004، ص ص 70–71.

[8]– ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004،ص 170 .

[9] – نفس المصدر، ص ص 171– 173.

[10] – معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2015، ص 116.

[11] – نفس المصدر السابق، ص 116.

[12]– كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، في علي الدين هلال محرراً، في تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية)، مصدر سبق ذكره، ص ص 21–22.

[13] – شبكة المعلومات العالمية: www.wikipedia.org

[14]مجموعة باحثين التعايش في ظل الاختلاف في عهد الاستبداد الى حكم الدستور مجلة أوراق ديمقراطية مركز العراق العدد الثاني يونيو حزيران 2005، ص 17.

[15] – محمد عبدالجبار شبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (1)، مركز وطن للدراسات، بغداد، 2007، ص 82.

[16] – حسقيلقوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، على شبكة المعلومات العالمية: www.ahewar.org

[17] – دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص ص 83–84.

[18]– إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 255.

[19] – علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دجلة والفرات، بيروت، 2009، ص 55.

[20] – محمود محمد سلمان، المكبوت الطائفي الملّي وانعكاساته على الراهن السياسي والاجتماعي العراقي: بحث في سوسيولوجيا العنف المقموع، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد الخامس والستون، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، 2010، ص ص 128–129.

[21]– ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد الثامن عشر– السنة السادسة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ربيع 2011، ص 307.

[22] – عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، معهد الابحاث والتنمية الحضارية، العارف للمطبوعات، بغداد، 2009، ص 55.

[23] – اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسي– جمجمال– في جامعة السليمانية، السليمانية، 10–11/نيسان/2013، ص 300.

[24] – خضر عباس عطوان، استعادة العنف، صحيفة الزمان، العدد (3321) السنة الثانية عشر، بغداد، (13/آب/2009)، ص 15.

[25] – طارق محمد طيب القصار وطارق محمد ذنون الطائي، اثر العامل الخارجي في المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، العدد (13)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، الموصل، 2009، ص ص 79–80.

[26] – غسان سلامة، الديمقراطية كأداة للسلم الامني، في ندوة سياسات الانفتاح العربي الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 113.

[27] – سهيلة عبد الانيس، العنف الطائفي (لماذا)؟ الاسباب– النتائج– المعالجات، المجلة السياسية والدولية، العدد التاسع– السنة الثالثة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2008، ص ص 242–244. وكذلك: فريد جاسم حمود القيسي، فتنة العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية في اسباب العنف، ط 1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص 51.

[28]– عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية، العدد (22)، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص 64.

[29]– محمد الزبيدي، نظرة على النظام الاتحادي في ظل الدستور العراقي الجديد، مجلة حوار الفكر، العدد(3)،المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، شباط 2007، ص 100 .

[30]– محمد فخري راضي، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 83.

[31]– رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة (زانكوي سليمانية)، العدد (30)، قسم الدراسات الانسانية، جامعة السليمانية، تشرين الأول 2010، ص 137.

[32]– المادة الاولى من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[33] – عبدالله يوسف ابو سكران، التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بمركز الضبط (الداخلي– الخارجي)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم علم النفس، الجامعة الاسلامية في غزة، 2009، ص 10.

[34] – فيليب غرين, الديمقراطية, ترجمة محمد درويش, ط 1، دون دار نشر, بغداد 2007, ص 432– 433.

[35] – جون الستر، رون سلاجستاد: الدستورية والديمقراطية، دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمير عزت نصار، مراجعة فاروق منصور، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 25.

[36] – ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 155.

[37]– رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص ص 369–370.

[38]– اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي العراقي بعد عام 2003: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي الواقع، الاصلاح، والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسية– جمجمال– في جامعة السليمانية، السليمانية، نيسان 2013، ص 292.

[39]. نقلاً عن صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ،الانظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990. 1991، ص 21.

[40]– سعد الدين ابراهيم وآخرون، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، كانون الثاني \ يناير، 1987، ص 40 .

[41]– جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، ط 1، بيروت، كانون الثاني 2010، ص 62.

[42]– رياض عزيز هادي، الديمقراطية دراسة (تطورها، مفاهيمها، ابعادها)، مكتب الغفران لخدمات الطباعة، بغداد، 2008، ص 100.

[43]– طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، في التعايش السلمي في العراق... الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 4–5 نيسان، 2011، ص 151.

[44]– فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في مأزق الدستور، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد . بيروت، 2006، ص 73 .

[45] – فرانشسكابيندا واخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDE)، 2005، ص ص 7–8.

[46]– المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، نتائج الاستفتاء على الدستور العراقي، 2005، انظر الموقع الرسمي لمفوضية الانتخابات على شبكة المعلومات الدولية: http://www.ihec.iq.

[47]– ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط 1, 2008، ص 320.

[48]– ارنت ليبهارت, الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد, ترجمة حسني زينة, ط 1, معهد الدراسات الاستراتيجية, بغداد– بيروت, 2006, ص 47.

[49]– مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص 29 .

[50]– ياسين سعد محمد البكري، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ابريل، 2009، ص 59 .

[51]– الحرب على العراق يوميات . وثائق . تقارير (1990– 2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أذار/ مارس 2007، ص ص 1038. 1039.

[52]– ابراهيم خليل احمد العلاف، هياكل صنع القرار في العراق ومصادره وآلياته، سلسلة اوراق إقليمية، العدد (11)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، شوال 1429هـ/تشرين الاول 2008، ص 18.

[53]– يسري احمد غرباوي، العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال (2003– 2006)، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2008، ص 207.

[54]– مصطفى الحيدري، رئاسة الوزراء، مجلة حوار الفكر، العدد (14)، المركز العراقي لحوار الفكر، بغداد، 2010، ص 258.

[55]– حسين علوان الربيعي، حكومة الشراكة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 197.

[56]– اسراء علاء الدين نوري وحازم صباح احميد، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد 2003، في التعايش السلمي في العراق... الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ص 275–276.

[57]– نفس المصدر السابق، ص ص 287–288.

[58] – عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص ص 25–26.

[59] – مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق: في " المسألة الطائفية والاثنية العراق انموذجاً"، مجلة شؤون مشرقية، العدد (1)، مركز المشرق العربي، بيروت، 2008، ص 95.

[60] – اسراء جواد حاتم، الارهاب واثره في مفهوم المواطنة، مجلة قضايا سياسية، العددان (37–38)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014، ص 378.

[61] – حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، العددان (37–38)، نفس المصدر، ص ص 328–329.

[62]– احسان الامين وآخرون، الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، بلا تاريخ، ص 72.

[63] – افياء محمد قاسم و احمد ثابت عبدالكريم، الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الانسانية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن /السنة الخامسة، هيئة النزاهة، جمهورية العراق، بغداد، كانون الاول 2014، ص 149.

[64]– ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق... المقومات والمعوقات، مجلة شؤون عراقية، العدد الخامس، مركز العراق للدراسات، بغداد، كانون الثاني 2011، ص ص 71–72.

[65]– ايناس عبد السادة علي العنزي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (36) السنة (19)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني– حزيران 2008، ص 137.

[66]– احسان الامين، مصدر سبق ذكره، ص 70–71.

[67]– ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي ام ضرورة اميركية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (9)، السنة الثالثة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ص 29.

[68]– بسمة عبد المحسن سعيد، اسرائيل ومسعى عدم استقرار المنطقة (مصر، العراق، سوريا)، نفس المصدر، ص ص 134–135.

[69]– رؤى خليل سعيد، تركيا...ايقاعات مختلفة للتعامل مع العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (9)، نفس المصدر، ص 86.

[70]– ايناس عبد السادة علي العنزي، مصدر سبق ذكره، ص 139.

[71]– حسين حافظ وهيب، العلاقات العراقية– السعودية، مجلة دراسات سياسية، العدد (13)، بيت الحكمة، بغداد، 2008، ص 64.